

هواء في شبك

(خالتي وبت خالتي)

عبدالله السكوتي

انتهى شهر صفر العربي، وبدأت أجواء الفرح تعم القرية، فقد تعاهد رجال مع أصدقائهم أو أبناء عمومته على إتمام مراسيم زفاف البنات والبنين، حين الانتهاء من أيام الحزن المتعلقة بظورة الإسم الحسين واستشهاد عليه السلام، وكان (بشر، وصويحب) قد أعدا العدة لتجهيز نفسيهما، وتحضير بعض الأمور الضرورية، ومنها أنهم يسيحون أمهاتهم ليصطحبن خفيباتهم إلى سوق البرازين لجلب (قطع القماش) على عدد قريب من العروس، وكانت أم صويحب قد حدثته أنها نهبت مع خفيبتهم (فاطمة)، فقامت الأخيرة بطرح أسماء ما أنزل الله بها من سلطان، حتى قالت المرأة: (يمه صويحب، شو فاطمه كامت اتحط اهواي اسامي، هذا الخالتي، او هذا البت خالتي، او هذا الخالتي، او هذا البت خالتي، اكلك يمه جا هيه جم خاله عدها).

ونحن بدأنا المشوار (بخالتي وبت خالتي)، وكما فعلت الفتاة، وهي تحاول أن تستخرج ما في جيب المسكين على قطع القماش، ولتبدأ السنين الأربع بفرحنا الغامر الذي كان يصور لنا أن أزمت كثيرة ستحل، فقد خرجنا من اختبار حقيقي، وكنا نلظ أن نجاح الانتخابات سيأتي بنجاح تشكيل الحكومة، ونجاح تشكيل الحكومة سيأتي بالخدمات السريعة أو طرح مشاريعها على الأقل، فكانت الحكومة وبعد عشرة شهور انتظار، سريعة بكفاءة عبر عنها رئيس الوزراء، أنها لا تمتلك خبرة مهيبة، فقد كان الوقت حرجا، ووضعه أمام أمر واقع ولم يترك له الاختيار، فصارت التشكيلة الوزارية على ما هي عليه، ولتخلو أيضا من الحقائق الأمنية، أي أننا نمتلك وزراء فريضهم عامل الوقت، ولكن البعض مصداقا لخاوفنا، بدليل تنقلات الموظفين، والبعض منها جاء على شكل فيض، وربما استغناء، على أسس طائفية، لتصل إلى حدود المناطيقية، ما يعني أن تكون من بغداد غير ما تكون من كربلاء، ومن ثم يزداد المد لتصل إلى الأضوية والنواحي، والكلام مفهوم لا يحتاج إلى تفسير، وهذا ينعكس بما كان يمارسه النظام السابق، حين تواجه بالسؤال التالي: (وين هلك)، فإن كنت من منطقة ثلاث مزاج المسؤول، وتناغم أهواء الطائفية، فأنت في عيشة راضية، أما إذا لم تكن كذلك، فألى الحركة كما كانوا يسومون جبهة القتال، كنا نتردي البدة ذاتها التي تبدأ بالبرية، وتنتهي (بالسبطل)، ومع هذا يجري الفرز او الفرقة على اساس الاسماء، والانتماءات وفي احيان كثيرة تكون اللبقة هي جواز المرور إلى الحجابات، حيث الفطران تأكله وأكث فار من جنسها فلا تهرب عندما تراك وبعض الأحيان تشاركك فرانشك وطعامك، لأن النوم داخل الارض والجحر هو مكانا الطبعية فكانت تتخطف على منازلها، ما يؤدي الى ان تدافع عن نفسها، وقامت واحدة منهن في مرة من المرات، وصدقي القروي هانف يداعبها بعضه من شفقه، طبعها هذا من شأنه أن يجعلك تضرب رأسك بجدران النظام لتكون بحسب عرفه خارجا على القانون ومطاردا، او تبقى تحت الحيف فتجهد ذلك، لانك لم تستطع ان تحررها من قيود وضعها والتخاذل والخوف والتحسب فيها، ومع هذا ونحن نشعر انك تحررت، تعود اللعبة الى الميدان ثانية، وهذه المرة تكون بالسؤال ذاته وصيغة تختلف من وزارة الى اخرى، منها: (بيتمك وين بكسر الواو، او (وين هلك) بتسكين الكاف، ومن ثم تبدأ بسحب سلسلة من الوهم، وهم الوقت الضائع بين أمس واليوم، ليحصد الشعب ما يحدد من المومعات مستمرة، تنفك للوطن فترهق أرواحنا، ونعاني بين الصمت والكلام الذي لا يجدي شيئا، لنعتمد الصدفة في خلاصنا وعودتنا إلى الحياة، ونحاول ثانية ان نستدرج نفوسنا من جديد ونخلصنا من إرهاسات الماضي، لنفاجأ بنسخ أخرى، فريد أن تكون صورة الماضي يصيغ حديثة، نتملك من اللا أبالية الكثير الكثير، فنصم ذاتها عندما تريد ألا نسمع مايقال، وبمراجها نسمع أصوات نشار ونكتنا تأتي بما تشتهي سفن الذين لا يميزون هذه الأصوات، لنعود أوراخنا نحو قاعدة: (خالتي او بت خالتي).

مجلس بغداد: مليارات تحسين الخدمات ضاعت

بغداد / وكالات

انتقد عضو في مجلس محافظة بغداد، الطريقة التي تتعامل بها السلطة التنفيذية مع واقع الخدمات في العاصمة، لافتا إلى عجز خطر وواضح في تطبيق مشاريع الخدمات على مدى السنوات التي تلت التغيير.

وقال محمد الربيعي لوكالة كردستان للأنباء (اكابوز) صرفت المليارات على بغداد خلال السنوات الثمان الماضية من أجل تحسين الخدمات، إلا أن الخدمات فيها متوقفة وضاعت تلك المليارات، حتى ان الخطط الموضوعه لم تتفد رغم حديث مسؤولين فيها، وهي لاترى النور على ارض الواقع.

وأضاف الربيعي "التردى الحاد في وضع الخدمات هو ما دفع المواطنين إلى الخروج على مجالسهم البلدية وإبداء مطالباتهم بحقوقهم" محذرا من "تصاعد الحالة وخروج مظاهرات في مناطق متعددة من بغداد بالتوالي في الأيام القادمة للغرض نفسه".

وخرج مئات المتظاهرين في بغداد خلال اليومين الماضيين في مناطق الحسينية والسبع إيكار والكرادة، فضلا عن تجمعين كبيرين في شارع المتنبي وساحة الفردوس، للمطالبة بتحسين وأوضاع الخدمات في العاصمة بغداد مقابل عجز واضح على ارض الواقع على خلفية تقادم الحالة بعد موجة الأمطار.

وأوضح الربيعي "سوء الخدمات التي تقدمها بغداد لا تتحملها المجالس المحلية في مقاطعات وبلدات العاصمة وحدها، بل يتحمل الجهاز التنفيذي معها كل المسؤولية" مؤكدا أن "هناك تعطيل في تطبيق تلك الخدمات من السلطات التنفيذية بحجج قلة التخصيصات والروتين الإداري بتحويل مشاريع الاعمار، حتى بالفساد الإداري واختفاء أموال يقولون بأنهم لا يعلمون عنها".

ونوه إلى أن "الخطأ الفادح يكمن في أن القرارات تأتي من الأعلى من كل السلطات" مطالبيا "بإشراك واسع للمواطنين في القرارات التشريعية والوطنية لأهم المشاريع المباشرة في السلطة، وكل الجهود مطلوبة من أجل تدارك الشارع الذي قد ينجبر بأية لحظة



على أن "الاجتماع والرأي والتعبير والتظاهر السلمي وتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية حق مشروع لكل المواطنين دون تمييز" وسط مخاوف من تزايد القمع الذي تحاول السلطات المحلية خلاله بسلاح القوات الأمنية من تقليص تلك التظاهرات للتغطية على فشل الأجهزة الخدمية في تقديمها الخدمات لمواطنيها، بحسب مراقبين.

مخلقة إصابة عدد منهم بجروح. فيما شهد أمس الجمعة تظاهر نحو 4 آلاف مواطن في ناحية الحسينية شمال بغداد، في الوقت الذي تظاهرت فيه عوائل قطن في مبان حكومية وساحة الفردوس، فيما انطلقت تظاهرة أخرى في شارع المتنبي مطالبة بتوفير الوظائف وتحسين الخدمات. وتنص المادة ٢٨ من الدستور العراقي

في العاصمة بغداد والقادسية على تربي الخدمات والأمن في البلاد، حيث تظاهر مئات المحتجين منهم في ناحية الحمزة (٣٥) كم جنوب الديوانية) مطالبين بتحسين الخدمات، وزيادة ساعات تجهيز الكهرباء، وإيصال مواد البطاقة التموينية بصورة منتظمة دون انقطاع، وإيجاد حلول ناجعة للقضاء على البطالة، غير أن القوات الحكومية فرقت التظاهرة

من اللحظات". ويعاني العراق من نقص كبير في الخدمات، وبخاصة ما يتعلق بالطاقة الكهربائية وتعبيد الطرقات والوحدات السكنية في وقت تعود فيه أحداث التظاهرات إلى الشارع العراقي تدريجيا بعد انحطاط لها في البصرة وما عرف بـ"تظاهرة الكهرباء". وكان متظاهرون عراقيون قد خرجوا

المباشرة بتنفيذ المرحلة الأولى من حزام بغداد الأخضر

بغداد / المدى

أعلنت أمانة بغداد المباشرة بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الحزام الأخضر الذي سيجتبط بالعاصمة بغداد لتحسين واقعها البيئي وبكلفة إجمالية تبلغ قرابة المليار دينار.

وتدر المكتب الاعلامي لأمانة بغداد أن دائرة المحطات الصلبة والبيئة إحدى تشكيلات أمانة بغداد وقعت عقداً مع شركة (معالم العمران للمقاولات العامة) لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الحزام الأخضر يتضمن تجهيز جميع المواد المطلوبة لإنشاء بناية

والعالية ممشي وشوارع ومواقف سيارات ومسطحات مائية وتلال يرتفع (٦) أمتار سيتم زراعتها بالبخل ومحطات تجميع للمياه وكذلك مبنى للإدارة مع إنشاء بيوت زجاجية وبلاستيكية لتكثير النباتات وتعويض الميت من أشجار الحزام مع إمكانية إدخال بعض الغالبات الترفيحية. وأوضح أن الأثر البيئي للمشروع يتمثل بزيادة المساحات الخضرة المزروعة والإفادة القصوى من مياه الصرف الصحي المعالجة ومراقبة نوعيتها وحماية الصحة العامة ووضع معايير لتحقيق الاستخدام الأمثل لمياه الصرف الصحي.

وتلطيح الأجواء وامتناص مادة ثنائي أوكسيد الكربون المنبعثة من المعامل والورش الصناعية، فضلا عن كونه يسهم في خلق مناطق عزل تخطيطي وتحمج الهيكل العمراني للمدينة وإيقاف التوسع الأفقي فضلا عن إمكانية خلق أماكن ترفيحية وسياحية وتشجيع بعض الاستثمارات التي تتلاءم وطبيعة الحزام الأخضر البيئية كما انه يمكن أن يكون سلة غذاء للعاصمة من خلال تشجيع الزراعة ودعم الفلاحين إضافة إلى دعم الثروة الحيوانية. وأشار إلى أن الحزام سيضمن إضافة إلى المناطق المزروعة بالأشجار الواطئة

وبين أن أليات سقي الحزام الأخضر ستعتمد على مصدري رئيسيين الأول مشروع مياه مبرل الصقلاوية الذي يمر بمحاذاة المنطقة على بعد (٢) كم وهو عبارة عن مياه صرف صحي ومياه مبرل ناتجة من مناطق (الشعلة)، والحرية، والغزالية) بعد أن يتم نصب وحدة معالجة موقعية لمعالجة مياه المشروع للوصول بها إلى المواصفات المحددة أما المصدر الثاني فهو أحد خطوط محطة خام العظيمة من خلال أنبوب بقطر (٥٠٠) ملم. وتابع أن أهمية الحزام الأخضر تكمن في عمل مصدات لمواجهة العواصف الترابية والرملية والتصحر وتخفيف حدة الحرارة

المشغلين والسياح الخارجي لموقع الحزام وحسب الشروط الخاصة المواصفات الفنية اللازمة وبسقف زمني مدته ثمانية أشهر. وأضاف أن مشروع الحزام الأخضر سينفذ في منطقة الدهنة غرب الغزالية بمساحة (١٠٣٩) دونما ويتألف من عدة أشرطة يضم كل شريط ثمانية خطوط كل خط يكون بعرض (٣٠) مترا وسيزرع بأنواع من الأشجار وأعداد المحطات الصلبة والبيئة إحدى تشكيلات أمانة بغداد وقعت عقداً مع شركة (معالم العمران للمقاولات العامة) لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الحزام الأخضر يتضمن تجهيز جميع المواد المطلوبة لإنشاء بناية

التجارة تنفي الغاء البطاقة التموينية

بغداد / المدى

نفي مستشاروزارة التجارة كاظم محمد جواد وجود نية لدى الوزارة لإلغاء البطاقة التموينية. وقال جواد في تصريح صحفي: إن الوزارة ستقوم بتجهيزمحافظة الديوانية بمادتي الحنطة والرز خلال الأيام القليلة المقبلة،فضلاً عن تشكيل لجنة مشتركة مع الحكومة المحلية لغرض تسديد ما تبقى من حصة المحافظة من البطاقة التموينية للعام الماضي، نافياً الشائعات التي تحدثت عن إلغاء البطاقة التموينية.

وأضاف جواد: أن الوزارة بدأت بتشكيل لجان لدراسة آلية نقل البطاقة التموينية إلى الحكومات المحلية،والتي ستأخذ على عاتقها التجهيزوالتوزيع، إضافة إلى مواصلة الوزارة مراقبة السوق عن طريق لجان رقابية مختصة ترفع تقاريرها يومياً من جانب آخر ارسلت وزارة التجارة لجنة لتأمين وصول مفردات البطاقة التموينية في المحافظات الجنوبيةوقال بيان تلقت(الوكالة الاخبارية للانباء)نسخة منه اليوم الاحد: "وصلت إلى محافظة ذي قار اللجنة المشكلة برئاسة المستشار كاظم محمد جواد الحسني وعضوية خبراء من الشركات المتخصصة بتوفيروتوزيع مفردات البطاقة التموينية(الشركة العامة لتجارة الحبوب،الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية،الشركة العامة لتصنيع الحبوب)بمبادرة أعمال العنف والجفاف التي أسهمت في تدمير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية مما دفع بدعت بألاف الأيادي إلى خانة العاطلين عن العمل.

واكدالبيان: "أن الوفد الذي توجه إلى هذه المحافظات عمل على الإسراع بإجراء مناقلات فورية لمادتي الحنطة والرز من المحافظات الشمالية وكذلك مبناء أم قصرإلى المحافظات الجنوبية لضمان توفير خزين كافي من هاتين المادتين،وفي نفس الوقت طمأن الوفد المواطنين إلى ضمان استمرارتوفرمادة الحنطة والرز ولا توجد في الوزارة أي مشكلة بخصوص توفيرهاتين المادتين كما شارفت على سد أي نقص موجود في مفردات البطاقة التموينية". وأشارالبيان: "إلى وجود ١٦٠ شاحنة محملة بمادة الحنطة وافقة أمام سائيلوالناصرية تنتظر ترغيع حمولتها في مخازن السائيلو.لسد النقص الحاصل في مادة الحنطة في المحافظة وهي قادمة من المحافظات الشمالية ومبناة أم قصرالذي يشهد وصول بواخر محملة بالرز والحنطة تباعا لضمان توفرهاتين المادتين بشكل مستمروللحيلولة دون حصول نقص فيها.

ديالى تؤكد انخفاض معدل البطالة بقطاع الزراعة بنسبة ٥٠٪ والمزارعون ينفون

ديالى / السومرية نيوز

أعلنت إدارة محافظة ديالى، الأحد، عن انخفاض معدل البطالة في القطاع الزراعي بنسبة ٥٠٪ خلال العام الحالي، بعد نجاح الخطة الزراعية في المحافظة، مبينة أن انخفاض معدل البطالة سيؤثر بشكل إيجابي على استقرار الأوضاع الأمنية، فيما أكد عدد من المزارعين أن معدل البطالة في صفوفهم لا زال مرتفعا بسبب انخفاض معدل المساحات المزروعة.

وقال مستشار محافظ ديالى لشؤون الاستثمار والإعمار راسم إسماعيل في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "تحسن الواقع الأمني وتوفر مياه السقي، أسهم في نجاح الخطة الزراعية الشتوية للموسم الحالي ٢٠١١، مبينا أن "مساحة الأراضي المزروعة وصلت إلى أكثر من نصف مليون دونم". وأضاف إسماعيل أن "ارتفاع نسبة الأراضي المزروعة أدت إلى انخفاض معدل البطالة في قطاع الزراعة بنسب وصلت إلى ٥٠٪ حسب المؤشرات الميدانية التي سجلت من قبل الدوائر الحكومية المختصة"، مشيرا إلى أن "انخفاض معدلات البطالة سينعكس بشكل إيجابي على الأوضاع الأمنية، كون الجماعات المسلحة تسعى دائما إلى استغلال العاطلين عن العمل لتنفيذ مخططاتهم".



من جانبه قال المزارع مزاحم كانون الجبوري (٥٠ عاما) في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "معدل البطالة في صفوف العاملين في قطاع الزراعة لا زال مرتفعا"، مؤكدا أن "مساحات كبيرة من الأراضي والبساتين الزراعية تعرضت للتدمير بفعل العنف والجفاف، ولا يمكن إعادة الحياة إليها بين ليلة وضحاها". وقال مدير المزارع عمار مصطفى (٣٥ عاما) إن "قرية المرادية (١٥) كم جنوب غرب بعقوبة، تضم نحو ٢٥٠ أسرة تعمل في الزراعة، وإن أكثر من ٦٠٪ منها توقفت عن الزراعة منذ أربع سنوات"، عازيا السبب إلى "قلة مياه السقي التي تعاني منها القرية من دون وجود حلول جذرية"، بحسب قوله. وأوضح مصطفى في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "قطاع الزراعة يعاني العديد من المشاكل التي أسهمت في بقاء أزمة البطالة في صفوف المزارعين، ودفعت بهم للبحث عن فرص عمل أخرى".

إحصاء نينوى: أكثر من مليون مواطن في المحافظة لا يحصلون على ماء صالح للشرب

نينوى / المدى

أعلنت مديرية إحصاء نينوى أن أكثر من مليون مواطن في المحافظة لا يحصلون على ماء صالح للشرب، فيما أكدت أن ٥٧٪ من سكان المحافظة يعانون من شبكات تصريف المياه. وقالت مدير إحصاء نينوى نوفل سليمان طلب إن "مديرية إحصاء نينوى قامت بالتعاون مع مديرية بلديات نينوى وبدعم من منظمة اليونيسيف للطفولة بإجراء مسح ميداني شامل ضمن خطة عمل الجهاز المركزي لإحصاء لعام ٢٠١١ من قبل لجنة مكونة من أربعة باحثين ومشرفين للتعرف على واقع

عمل الدوائر البلدية والإمكانات المتوفرة لكل مديرية وتأثير ذلك على تقديم الخدمات اللازمة للمواطن". وأضاف طلب أن "هذه اللجنة قامت بزيارة ٢٢ مديريةية ماء ومجاري وبلدية في عموم المحافظة"، مشيرا إلى أن "النتائج الأولية أظهرت أن ٣٦٪ من مجموع سكان المحافظة أي ما يعادل مليون ومائة ألف مواطن لا يحصلون على مياه صالحة للشرب". وفيما يتعلق بقطاع المجاري أكد طلب أن "نتائج المسح الميداني أظهرت أن ٥٧٪ من سكان محافظة نينوى يعانون من شبكات تصريف المياه"، لافتا إلى أن "المحافظة بحاجة ماسة إلى مديانها مشابها خلال عام ٢٠٠٥".